

باسم الشعب

المحكمة العسكرية : للجنايات د/٢

الموافق : ٢٠١٦/٤/٢١

يوم : الخميس

الساعة : ١٠٠٠

المتقدمة علنا بجلسة : أسبوط

برئاسة : عقيد/ محمد عوفد حسن

وعتوية : عقيد/ وليد محمد نصار ٤٤ مقدم/ احسن حسن محمود جلال

وحضور ممثل النيابة : ملازم أول/ عماد الدين عبدالناصر على

وسكرتارية : وقيب/ مسدوح ماهر محمد

أصدرت الحكم الآتي :

في القضية رقم: ٢٠١٥/٣٧٢ ج.ع. كلى أسبوط

٢٠١٥/٢٢٣ ج.ع. جزلى أسبوط

مضمون

- ١- المدعو/ أشرف عبد حسين على وشهرته أشرف الجدر
- ٢- المدعو / وحيد محمد حسن عيسى
- ٣- المدعو/ هيثم أحمد عبدالمنعم أحمد وشهرته هيثم الحلواني
- ٤- المدعو/ محمود نادى سيد هاشم
- ٥- المدعو /إسلام زكريا عبدالرحمن عثمان
- ٦- المدعو /عبدالله أحمد محمد أحمد
- ٧- المدعو/ محمد أحمد عبدالمنعم سيد وشهرته حماده حكيم
- ٨- المدعو /إسلام أحمد عبداللاه جاد الكريم
- ٩- المدعو /أحمد زكريا عبدالمنعم رمضان محمد

المتيم سكنا: ١٨ شارع الرشيد - أسبوط

المتيم سكنا: شارع سعد زغلول - أسبوط

المتيم سكنا: الوليدية - أسبوط

المتيم سكنا: الوليدية - أسبوط

المتيم سكنا: ٣ شارع الثورة - أسبوط

المتيم سكنا: شارع عبدالمنعم - الوليدية - أسبوط

المتيم سكنا: بجوار مسجد البسوفى - غرب البلد - أسبوط

المتيم سكنا: البلايزة - مركز أبروتج - أسبوط

المتيم سكنا: الوليدية - أسبوط

جميع المدعى عليهم المتهمين بالآتي :-

بجلسة : أسبوط

لأنهم بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨ وما قبله

المتهمون بالآتي

المتهمين جميعا :-

- ١- حازوا وأحرزوا وآخرين مجنولين مشرقعات - عبوه عن مادة كلوروات البوتاسيوم أحد أصناف مفرقات الكلوروات - دون أن يصح لهم بذلك وعلى النحر الموضح تفصيلا بالأوراق .
- ٢- إستعملوا وآخرين مجنولين المفرقات المبيئة سلفا إستعمالا من شأنه تعريض حياة الناس وأمنهم للخطر وتعريض أموال الغير للخطر بأن قاموا بتفجيرها أمام الامانة العامة لجامعة الأزهر فرع أسبوط ولم ينتج عن ذلك ثمة أضرار وعلى النحر الموضح تفصيلا بالأوراق .

القرار رقم: ١٠٠٠
رئيس المحكمة

وطالبت النيابة العسكرية مقابلتهم بالمواد :-

١٠٢/١/١٠٢، ١٠٢/١/١٠٢ (ج)، ١٠٢/١/١٠٢ (د)، ١٠٢/١/١٠٢ (هـ)، ١١٩/ب من قانون العقوبات والبند رقم ٦٩ ، ٧٧ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ٢٠٠٧ ب شأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات وقرار السيد رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية للدولة .

حيث أعلن المتهمين قانوناً ببيعاد ومكان انعقاد جلسة المحاكمة وحضر كلا من المتهم الأول المدعو/أشرف عمر حسين على وشهرته أشرف الجدر والمتهم السابع المدعو/محمد أحمد عبدالمنعم سيد وشهرته حماد حكيم ودارت كافة الإجراءات في حضورهما ومن ثم أصبح الحكم الصادر في حقهما حضورياً . ولم يحضر كلا من المتهم الثاني/وحيد محمد حسن عيسى والمتهم الثالث المدعو/هيثم أحمد عبدالمنعم أحمد وشهرته الحلواني والمتهم الرابع المدعو/محمود نادى سيد هاشم والمتهم الخامس المدعو/إسلام زكريا عبدالرحمن عثمان والمتهم السادس المدعو/عبدالله أحمد محمد أحمد والمتهم الثامن المدعو/إسلام أحمد عبداللاه جاد الكريم والمتهم التاسع المدعو/أحمد زكريا عبدالمنعم رمضان محمد رغم إعلانهم على محل إقامتهم الوارد بأوراق الدعوى إعلاناً قانونياً صحيحاً بورقة التكاليف بالحضور إلا أنهم تخلفوا دون عذر مقبول عن حضور جلسة المحاكمة رغم إعلانهم قانوناً بها وقد قامت المحكمة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية نحو إعلانهم وعملاً بنص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات ومنعاً لتعطيل الفصل في الدعوى فقد عملت المحكمة نص المادة ٧٧ من قانون القضاء العسكري وقررت إجراء محاكمتهم غيابياً وقامت بتلاوة كافة الإجراءات في الجلسة كما لو كان المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن والتاسع حاضرين وبات الحكم الصادر في حقهم غيابياً .

- حيث قامت المحكمة وإعمالاً لحقها المخول لها بنص المادة ٧٥ من قانون القضاء العسكري بتدراك الخطأ المادى الوارد باسم المتهم الرابع ليكون اسمه الصحيح محمود نادى سيد هاشم بدلاً من محمد نادى سيد هاشم وقد تأثر من المحكمة بذلك بقرار الإتهام المرفق بأوراق الدعوى .

- وطالب ممثل النيابة العسكرية الحاضر تطبيق مواد الإتهام .

- وترافع الدفاع الحاضر مع المتهمين الثاني والسابع موكلاً وطلب عدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبلهما لسابقة الفصل فيها بحكم نيائى وبات فى القضية رقم ٤٠٣٠ لسنة ٢٠١٥ كلى جنوب أسبوط تأسيساً على الأسباب التى سافيا فى مراغته الشفوية المبينة فى محضر الجلسة المرفق .

- وبعد تلاوة قرار الإتهام وسماع الدعوى على النحو المبين تفصيلاً بمحضرها المرفق.

المحكمة

- حيث أن واقعة الدعوى تخلص أنه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨ وما قبله وبجهة محافظة أسبوط قام كلا من المتهم الأول المدعو/أشرف عمر حسين على وشهرته أشرف الجدر والمتهم الثاني/وحيد محمد حسن عيسى والمتهم الثالث المدعو/هيثم أحمد عبدالمنعم أحمد وشهرته الحلواني والمتهم الرابع المدعو/محمود نادى سيد هاشم والمتهم الخامس المدعو/إسلام زكريا عبدالرحمن عثمان والمتهم السادس المدعو/عبدالله أحمد محمد أحمد والمتهم السابع المدعو/محمد أحمد عبدالمنعم سيد وشهرته حماده حكيم والمتهم الثامن المدعو/إسلام أحمد عبداللاه جاد الكريم والمتهم التاسع المدعو/أحمد زكريا عبدالمنعم رمضان محمد بحيارة وإحراز وآخرين مجهولين مفرقات - عبوه من مادة كلورات البوتاسيوم أحد أصناف مفرقات الكلورات - دون أن يصرح لهم بذلك وكذا استعمال

القاضي
رئيس المحكمة

تلك المفترقات مع هؤلاء الآخرين المجبورين استعمالاً من شأنه تعريض حياة الناس وأمنهم للخطر وتعريض أموال الغير للخطر بأن قاموا بتفجيرها أمام الأمانة العامة لجامعة الأزهر فرع أسيوط ولم ينتج عن ذلك ثمة أضرار . فتم إحالة جميع المتهمين للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية للجنايات بالنيود والأوصاف الواردة بقرار الاتهام .

- حيث أن المحكمة وهي في معرض مطالعة كافة أوراق الدعوى وبحث ظروفها وملاستها تأكد لديها قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق شامل بعد عرض مذكرة تحريات الأمن الوطني المحررة بمعرفة النقيب/عبد العزيز سعودى الضابط بقطاع الأمن الوطني بأسيوط والمؤرخة ٢٠١٥/٣/١١ والمتضمنة قيام المتهمين المحالين إلى المحكمة العسكرية للجنايات كلا من المتهم الأول المدعو/أشرف عمر حسين على وشهرته أشرف الجدر والمتهم الثانى/وحيد محمد حسن عيسى والمتهم الثالث المدعو/هيثم أحمد عبد المنعم أحمد وشهرته الحلوانى والمتهم الرابع المدعو/محمود نادى سيد هاشم والمتهم الخامس المدعو/إسلام زكريا عبد الرحمن عثمان والمتهم السادس المدعو/عبد الله أحمد محمد أحمد والمتهم السابع المدعو/محمد أحمد عبد المنعم سيد وشهرته حماده حكيم والمتهم الثامن المدعو/إسلام أحمد عبد اللاد جاد الكريم والمتهم التاسع المدعو/أحمد زكريا عبد المنعم رمضان محمد بتشكيل لجنة عمليات نوعية عدائية لرصد ضباط الشرطة والقوات المسلحة ورجال القضاء وتحديد مساكنهم وتحركاتهم واستهداف المنشآت الشرطة والعامة وتنفيذ عمليات عدائية ضدهم وإشاعة حالة من الإرهاب والفوضى بالبلاد عرف منها وضع عبوة متفجرة ببعض الأماكن منها وضع عبوات من المفترقات أمام كلية العلوم وكلية اللغة العربية والشرعة والقانون وأصول الدين والصيدلة وأمام مبنى الأمانة العامة لجامعة الأزهر فرع أسيوط والتي انفجرت عبوة وضعت أمامها وتبين أنها قبلة محلية الصنع تم تفجيرها باستخدام الريموت الموصول بها عن بعد . والتي بناء على تلك التحريات إستصدر ضابط الأمن الوطني المذكور أذن من نيابة أمن الدولة العليا بتفتيش أشخاص المتهمين المذكورين ومحال إقامتهم وكذا قطعة الأرض القضاء المجاورة لمقر جامعة الأزهر فرع أسيوط بدائرة قسم ثانى أسيوط والتي ضبط بها على عدد واحد فرد رصاص محلى الصنع صغير الحجم وآخر كبير الحجم وعدد أربعة عشر طلقة مختلفة العيار ونظارة ميدان وكمية صغيرة من مادة سوداء اللون تشبه البارود الأسود ووعاء معدني وستة لفات أسلحة تستخدم كفتيل للعبوات بدائية الصنع وشريط لاصق وعلبة صغيرة بداخلها كمية من المسامير والأسلاك وشيكارة بداخلها خمسة وعشرون زجاجة فارغة وجركن أبيض كبير الحجم ممتلئ بمادة تشبه البنزين وقام بتحرير محضر بتلك المضبوطات عرض على النيابة العامة والتي باشرت التحقيق فى الواقعة وأحالت المتهمين المذكورين للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بأسيوط ولذات أسماء المتهمين المحالين أمام المحكمة العسكرية للجنايات ولذات الإتيامات المسندة إليهم بقرار الاتهام . وإنتيت محكمة جنايات أسيوط بحكمها الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧ إلى القضاء ببراءة جميع المتهمين مما نسب إليهم بتلك الإتيامات وأضحى هذا الحكم نياتاً وباتاً لعدم الطعن عليه أمام محكمة النقض فى المواعيد المقررة قانوناً .

- وحيث أن الواقعة محل الدعوى وبعد أن قامت المحكمة بمحيصها ومراجعة كافة أوراقها تبين أنها خاصة بالثور على عبوات من المواد المتفجرة ووضعها أمام كلية العلوم وكلية اللغة العربية والشرعة والقانون وأصول الدين والصيدلة وأمام مبنى الأمانة العامة لجامعة الأزهر فرع أسيوط والتي انفجرت عبوة موضوعة أمامها وتبين أنها قبلة محلية الصنع تم تفجيرها باستخدام الريموت الموصول بها عن بعد . والتي تضمنتها مذكرة تحريات الأمن الوطني والخاصة بواقعة الدعوى رقم ١١٥٣٠ لسنة ٢٠١٥ ع جنايات ثانى أسيوط والمقدمة برقم ٤٠٣٠ لسنة ٢٠١٥ كلى جنوب أسيوط . والتي قضى فيها بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧ ببراءة جميع المتهمين مما نسب إليهم .

القوة
رئيس المحكمة

تابع أسباب الحكم في القضية ٢٠١٥/٢٧٢ ج ٤ كلى أسبوط

-٤-

- وحيث أنه إعمالاً لنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة . فكما أن الحكم في الجريمة يمنع من إعادة رفع الدعوى عن نفس الجريمة فإنه يمنع من إعادة البحث في أى ظرف من ظروفها المشددة أو المخففة ولو كان هذا الطرف لم يعرض على المحكمة التي أصدرت الحكم . فلا يجوز طلب تجديد العقوبة المحكوم بها بناء على اكتشاف ظرف مشدد ولا تخفيفاً لظهور ظرف مخفف . ولا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً ويكون للحكم قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للأفعال المادية المكونة للجريمة بصرف النظر عن الوصف القانوني الذي أعطى لها في أمر الإحالة أو في التكليف بالحضور أو في الحكم نفسه . فلا تجوز محاكمة المتهم عن فعل واحد إلا مرة واحدة مهما تغير وصفه القانوني .

- وحيث أن مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الإتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خوليا القانون سلطة الفصل فيها فإنه يمنع بعد الحكم النهائي الصادر فيها إعادة نظرها حتى ولو تغير الوصف القانوني . وإلى هذا الأصل أشارت المادة (٤٥٥) من قانون الإجراءات الجنائية .

- حيث ثبت من إطلاع المحكمة على الشهادة المحررة من نيابة جنوب أسبوط الكلية والمؤرخة ٢٠١٦/٤/٢٠ بشأن الإطلاع على جدول قيد الجنايات تبين أن الجناية رقم ١١٥٣٠ لسنة ٢٠١٥م جنايات قسم ثانى أسبوط والمقيدة برقم ٤٠٣٠ كلى جنوب أسبوط مقيدة ضد أشرف عمر حسين على وشهرته أشرف الجدر ؛ وحيد محمد حسن عيسى ؛ هيثم أحمد عبد المنعم أحمد وشهرته الحلواني ؛ محمود نادى سيد هاشم ؛ إسلام زكريا عبدالرحمن عثمان ؛ عبدالله أحمد محمد أحمد ؛ محمد أحمد عبد المنعم سيد وشهرته حمادة حكيم ؛ إسلام أحمد عبداللاه جاد الكريم ؛ أحمد زكريا عبد المنعم رمضان محمد إرتكبوا الأتي : إنضموا إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوى إلى تعطيل أحكام القوانين وحيازة أسلحة نارية غير مششخة وذخائر مما تستعمل بتلك الأسلحة النارية وحيازة مفرقات (عبوة مفرقة) تحتوى على مخاليط ألعاب نارية فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وصدر الحكم فى تلك الدعوى بجلسة ٢٠١٦/٢/٧ حضورياً ببراءة المتهمين الأول والسادس وغيباً ببراءة جميع المتهمين مما نسب إليهم والمصادرة

- حيث ثبت من إطلاع المحكمة على الشهادة الصادرة من نيابة جنوب أسبوط الكلية المؤرخة ٢٠١٦/٤/١١ والمثبت بها أنه بالإطلاع على دفتر حصر الطعون بالنقض تبين أن القضية رقم ١١٥٣٠ لسنة ٢٠١٥م جنايات ثانى أسبوط والمقيدة برقم ٤٠٣٠ لسنة ٢٠١٥م كلى جنوب أسبوط ضد أشرف عمر حسين على وآخرين لم يرفع بها نقض من تاريخ الحكم الصادر ٢٠١٦/٢/٧ حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/١٠ .

- حيث أن المحكمة إطمأنت أن واقعة الدعوى المحالة إليها بأسماء المتهمين السالف ذكرهم قد شملت أوراق الدعوى رقم ١١٥٣٠ لسنة ٢٠١٥م جنايات ثانى أسبوط والمقيدة برقم ٤٠٣٠ لسنة ٢٠١٥م كلى جنوب أسبوط بل وأن ما ركنت عليه النيابة العامة فى إحالة هؤلاء المتهمين إلى محكمة جنايات أسبوط هو ذاته ما ركنت إليه النيابة العسكرية فى إحالة ذات المتهمين إلى المحكمة العسكرية للجنايات (الدائرة الثانية) وهى مذكرة تحريات الأمن الوطنى وشهادة مجرى تلك التحريات . الأمر الذى أوجب معه القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل جميع المتهمين لسابقة الفصل فيها بحكم نهائى وبات فى القضية رقم ١١٥٣٠ لسنة ٢٠١٥م جنايات ثانى أسبوط والمقيدة برقم ٤٠٣٠ لسنة ٢٠١٥م كلى جنوب أسبوط .

التوقيع
رئيس المحكمة

لذلك وهذه الأسباب

الحكم

باسم الشعب

- بعد الإطلاع على مواد الإتهام : والمواد ٥٥ ، أ ج ، ٧٥ ، ٧٧ من قانون القضاء العسكري وتعديلاته والقرار بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ .

- وبعد المداولة قانونا :-

- حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل كلاً من المتهم الأول المدعو/أشرف عمر حسين على وشهرته أشرف الجدر والمتهم السابع المدعو/محمد أحمد عبدالمنعم سيد وشهرته حماده حكيم . وغيباً بعدم جواز نظرها قبل كلاً من المتهم الثانى المدعو/وحيد محمد حسن عيسى والمتهم الثالث المدعو/هيثم أحمد عبدالمنعم أحمد وشهرته هيثم الحلوانى والمتهم الرابع المدعو/محمود نادى سيد هاشم والمتهم الخامس المدعو/إسلام زكريا عبدالرحمن عثمان والمتهم السادس المدعو/عبدالله أحمد محمد أحمد والمتهم الثامن المدعو/إسلام أحمد عبداللاه جاد الكريم والمتهم التاسع المدعو/أحمد زكريا عبدالمنعم رمضان محمد لسابقة الفصل فيها بحكم نهائى وبات فى القضية رقم ١١٥٣٠ لسنة ٢٠١٥ ج ٢ جنابات ثانى أسيوط والمقيدة برقم ٤٠٣٠ لسنة ٢٠١٥ كلى جنوب أسيوط .

- صدر هذا الحكم وتلى علنا بالجلسة المنعقدة بجهة أسيوط اليوم الخميس الموافق الواحد والعشرون من شهر أبريل لعام ألفين وستة عشرة ميلادية ٢٠١٦/٤/٢١ .

التوقيع

عقيد / محمد عرفه

رئيس المحكمة العسكرية للجنايات ٣/٥

قرار السيد / الصابط الجندى :-

تصرف على الحكم كما هو

التوقيع
لواء ٢ ج / جمال عبد المجيد شحات
رئيس أركان ٣ ج ١